مقوّمات تخطيط المدينة العربيّة والمعايير والقيم القياسيّة اللازمة لها

الدكتور الهادي أبولقمة

لعله من الأوفق أن نؤجل الحديث عن مقومات تخطيط المدينة العربية إلى أن نكوّن فكرة نستطيع بها تحديد المفهوم الدقيق لمدلول المدينة لأننا لن نستطيع تحديد الاطار الذي نناقش فكرته قبل أن نرسم خطاً واضحاً لما نحن بصدد مناقشته أو التحدث عنه وخاصة وان مضمون تعريف المدينة لا يزال غير مرئي عند الكثيرين .

يحدد المفهوم اللغوي مَدَنَ : بمعنى استقر وفي هذا ما يعني ان مفهوم المدينة من الإستقرار ، ولكن ألا تنطبق هذه الأدلة اللغوية على استقرار القرية أيضاً ؟ الجواب بالإيجاب طبعاً مما يلزمنا ان نبحث عن تعريف آخر يفي بغرضنا لأن التعريف السابق يحدد لنا كما هو واضح ، الفرق بين مدلول الإستقرار والترحل ودون ان يسعفنا في التفريق بين القرية

والمدينة ، ولهذا أرى لزاماً البحث عن تعريف يكون أكثر قبولاً من التعريف اللغوي الذي لم يسعفنا رغم ان فكرة المدينة تتضح لكل منا بمقارنتها بقرية ما أو بذلك الطابع الذي نكونه عند أول زيارة إلى جهات الريف « فالأساس اللغوي وان عرف المدينة والقرية معاً بالنسبة للترحل والبداوة إلا أنه لا يصلح أساساً لتعريف كل بالنسبة للآخر ويبدو أن فكرة المدينة واضحة لدينا جميعاً . فكلنا يعرفها بالقياس إلى الريف والقرية ومع ذلك فان أحداً لم يعطها التعريف المقنع » [1] .

ولعله من المفيد هنا أيضاً أن نحاول تحديد الوظائف المختلفة التي تؤديها المدن لتساعدنا إلى الوصول إلى ما نحن في سبيل معرفته وهنا نجد ان هذه الوظائف تنحصر في ثماني مجموعات هي : الوظائف الحربية ، السياسية ، التجارية ، الصناعية ، الصحية ، الترفيهية وأخيراً الوظيفتين الدينية والثقافية ، والأمثلة المجردة لهذه الوظائف تحددها الأمثلة التالية مرتبة حسب ترتيب الوظائف السابقة : ففي عالمنا العربي تقف مدينتي القيروان والكوفة كمثالين لما أنشأه العرب من مدن حربية . أما على الصعيد العالمي فالأمثلة كثيرة ويمكن فصلها إلى نوعين هما المعسكر الحربي والقلعة فالأول لا يزيد تعريفه على كونه مجرد حائط منيع يستخدم كحصن للدفاع ضد الغارات الخارجية وقد ظهر هذا النوع وانتشر بنوع خاص في فرنسا وفي ممتلكات الإمبراطورية الرومانية . ومما يلاحظ على هذا اللون انها لم تكن مدناً بمعنى الكلمة ، وفي البداية بالذات ، ولو أنها تحولت مع الزمن إلى أساس أو نواة لمدن كثيرة في تاريخ لاحق [2] .

أما النوع الثاني من المدن الحربية فهي أكثر عدداً وأوسع انتشاراً

---

(١) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٥٤)

(٢) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (١٨٠)

وتتمثل هي الأخرى في فرنسا وانجلترا والإتحاد السوفياتي وفي اليابان وقد لوحظ على هذا النوع من المدن انها كانت تقام قصد السيطرة على بعض المناطق المعينة أو في مناطق الإلتحام بين المجموعات المتناوئة . وتوجد في شرقنا العربي عشرات الأمثلة لمثل هذا النوع الذي ظهر نتيجة للصراع بين الرمل والطين أو بين الإستقرار والترحل ومنها مدن حلفا وقصر ابريم وبنغازي ، والأمثلة في العالم الجديد أكثر من ان تحصى ولو ان وظائفها هنا لم تكن حربية في الدرجة الأولى لجمعها مع الوظيفة السابقة بحكم موقع هذه القلاع مثل فورت وليانز في كندا ، وفورت هادسون في تكساس إذ تحولت هذه القلاع بعد الإنطلاق منها إلى جهات تقع وراء حدودها غرباً إلى نقط أو مراكز للتجارة .

ولعل الفكرة من إنشاء المدن الحديثة أنها كانت تهدف جميعاً إلى تحقيق غرضين : الإستراتيجية المثلى وكونها ثانياً نقاطاً قوية تخدم غرضي الهجوم والدفاع حتى اننا نميز اليوم بين نوعين من المدن الحربية : المدن الحربية الداخلية والثغور الحربية [1] . اما النوع الثاني ممثلاً في المدن التجارية فيمكن أن نميز في تطورها بين ثلاث مراحل : الأسواق المحلية ، مدن التجارة الإقليمية ومدن التجارة العالمية [2] .

فالسوق المحلية ضرورة إجتماعية لمختلف أوجه النشاطات حتى بين الجماعات البدائية ، كما تظهر الأسواق المحلية عند التقاء أو التحام أنظمة إقتصادية متباينة ولعل أقربها إلى واقعنا العربي ما وجد من أسواق كثيرة عند مناطق التقاء الفصل بين الرحل وأشباههم وبين الجماعات المستقرة ، وأول ما يلفت النظر حول هذا النوع من الأسواق انها لم تكن مدناً بمعنى الكلمة لأن مظاهر الحياة التي تشهدها يوم السوق تختفي

---

(١) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (١٩١)

(٢) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٢٠٣)

كلية مما حمل البعض على وصفها بالمدن المتقطعة وقد أدت اتساع شبكات المواصلات إلى تقليل أهمية مثل هذه المدن ، ان صحت التسمية ، لازدياد أهمية التجارة على مستوى مدن أكبر وأكثر نشاطاً وعلى المستوى الاقليمي ، وأكثر من هذا أدت سرعة وكثافة المواصلات وازدياد الطلب على الكماليات بحكم تنوع الإنتاج والفائض معاً ، إلى التركيز على بعض المدن التجارية العالمية وبدون الدخول في التفاصيل الكثيرة يمكن تحديد ثلاثة أنواع من المدن التجارية على أساس وظيفي لما تقوم به كل منها فهناك مدينة الظهير أو نقطة التجميع أو مدينة المتجر وهي المدينة التي تخدم منطقة أرضية حولها ، وهناك مدينة المستودع وهي المدينة التي يعطيها موقعها ميزة مرور التجارة بها أو ما يمكن ان نطلق عليه مدينة « ترانزيت » وهي مدن أو موانى بحرية أكثر منها مدناً برية والأمثلة عليها متعددة وكثيرة ، نيويورك في أمريكا وفينيسيا في ايطاليا وهونج كونج في جنوب الصين ، ولندن في انجلترا وهمبورج في المانيا وبور سعيد في مصر[1] . أما آخر الأنواع فيتمثل فيما يسمى بمدن أو مراكز التجميع وهي المدن التي تخدم جمع محصول معين ثم تصديره إلى مناطق أخرى وأمثلة هذا النوع كثيرة هي الأخرى . وتتركز في غرب الولايات المتحدة ووسطها وفي أمريكا اللاتينية وفي شرق أوروبا وجنوب شرقي آسيا .

أما بخصوص الوظائف السياسية فالكل يعرف ان الإدارة كانت ولا تزال ضرورة أولية منذ ان عرف المجتمع بشكل منظم ، ولهذا فقد كان لهذه الوظيفة ان تمارس من مكان حساس أو نقطة مركزية (فالوظيفة السياسية كالدينية والحربية بلا شك من الوظائف المدنية الأولية ، وفي التاريخ القديم والشرق القديم كانت هذه الوظائف الثلاث متلازمة)[2] .

---

(١) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٢٠٣)

(٢) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٢٣٦)

اما في عالم اليوم فلا يخفى مدى ارتباط كل من الوظيفتين الإدارية والسياسية حتى انه قد يصعب التفريق بينهما لا لتعقيد مقومات كل منهما بل ولارتباطهما معاً سواء في من يقومون بهما أو في مكان مباشرتهما وخاصة على الصعيد القومي ضمن النطاق الإداري للعاصمة التي أصبحت وفي الغالبية العظمى من الحالات المدينة الأولى لا من حيث تجمعات السكان بل وأيضاً لتعدد الوظائف التي يقترن مفهومها بمجرد ذكر إسم العاصمة .

لم تكن الصناعة حرفة تخصيصية بالمعنى الذي يعرفه عالم اليوم إذ كان من المحتم ان تكون الصناعة محدودة ومبعثرة ولعل في الأخذ بهذا القول ما يوضح ان صناعة الماضي لم تخلق مدناً صناعية بحكم سيادة مبدأ الكفاية الذاتية التي لم تكن لترتبط بمكان محدد لم يكن ليتغير الا مع بدء ظهور الانقلاب الصناعي الذي خلق المئات من المدن الجديدة فعلاً أو بتغييره وظائف وبالتالي تضخيم وتغيير صورة مدن كانت موجودة أصلاً « والخلاصة ان الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن دائماً حتى يومنا هذا ، ومع ذلك فدورها المدني هام جداً فكل المدن النامية الآن أو التي نمت نمواً هائلاً في الفترة الحديثة هي المدن التي كانت التنمية الصناعية فيها أعلى ما تكون[1] » .

اما فيما يتعلق بالوظيفتين الصحية والترفيهية فهما وظيفتان من إنتاج العصر الذي نعيشه والممتد إلى بداية ظهور حركة الانقلاب الصناعي في القرن التاسع عشر ، ومعنى ذلك ان المدن التي تخدم هاتين الوظيفتين هي مدن حديثة لأنها تخدم في الدرجة الأولى حاجة سكان مدن صناعية كمن ينشد العلاج من ارهاق واضرار الصناعة أو من ينشد الترفيه بعد حياة عمل شاق ، ولهذا فأول ما يلاحظ على وظائف مثل هذه المدن

---

(١) دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٢٧١)

التي ظهرت على أكثر أجزاء سواحل أوروبا الجنوبية – انها تخدم وظائف موسمية أي انها تعيش على حساب سكان مدن أخرى .

واذا وصلنا إلى آخر الوظائف ممثلة في الوظيفتين الدينية والثقافية فنلاحظ مدى الارتباط القوي بين المدينة والوظيفة الدينية بحكم كونها وظيفة أو عملية جماعية تستدعي تركز وتجمع السكان لمباشرتها واداء فروضها فكما كان المسجد أول أساس يقام في المدينة الإسلامية كانت الكنيسة تنال نفس الدور . أمـا فيما يختص بالوظيفة الثقافية فمما لا شك فيه ان الوظيفة التعليمية قد ظهرت وترعرعت في ظل الوظائف الدينية كما يشهد على ذلك جامع الأزهر في القاهرة وجامع الزيتونة بالقيروان . واليوم يمكننـا ان نميز بـين نوعين من مـدن الجامعـات الأولى مـدن جامعيـة داخـل مدينة مـا والأمثلة أكثر مما يحصى على وجود جامعة أو أكثر في معظم المدن الكبرى وخاصة مدن العواصم ، اما النوع الثاني فيتمثل في مدن كانت الجامعة فيها الأصل والكل «كأكسفورد» و « كمبردج » في انجلترا و « هيدل بيرج » في المانيا و « برنستون و « هارفرد » في الولايات المتحدة .

لقد حددنا الوظائف المدنية بالأنواع الثمانية السابقة ولكن السؤال هل تحديد هذه الوظائف يعني بالضرورة ذلك التخصص الوظيفي أم ان هناك تفاعلاً بين جميع هذه الوظائف أو بعضها على الأقل مما يغير الصورة التي تعلق بالذهن بعد اتباع مثل هذا النمط من الفصل بين وظيفة وأخرى على أساس ندرة استغراق مدينة معينة لوظيفة محددة « والواقع ان تخصص الوظائف أي انصراف مدينة انصرافاً تاماً إلى وظيفة واحدة يكاد يكون افتراضاً نظرياً بحتاً لا يتحقق في الواقع [1] » .

---

(١) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٣٣٩)

بعد هذا سنحاول استعراض المفاهيم أو الأسس التي بني عليها تعريف المدينة لنتمكن من اختيار أولاها دقة ليتسنى لنا تحديد الإطار الذي سنناقش داخله مقومات تخطيط المدينة العربية والمعايير والقيم القياسية اللازمة لها .

كان التعريف الإحصائي من أولى التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم المدينة ، فقد تبنى المكتب الدولي للاحصاء عدد سكان المدينة ابتداءً من ألفي نسمة وهي الأرقام المعمول بها في كل من المانيا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا اليوم . ورغم تبني هذا الرقم على الصعيد الدولي إلا أن أكثرية الدول لا تقر ذلك ، فالولايات المتحدة مثلاً تصر على وجوب ان يكون بداية الرقم (٢٥٠٠) وفي الهند (٥٠٠٠) وفي مصر (١١٠٠٠) ، ويظهر مثل هذا الخلاف في اختيار كثافة سكانية معينة يتحول المكان بعدها من طابع الريف إلى حياة المدينة . وحاول البعض تعريف المدينة بحكم وظيفتها الإدارية كما هو معمول به في بريطانيا حيث يتحول المكان إلى مدينة بمجرد إعلان مرسوم ، فكلمة ستى تعني مكان أو مركزاً لأسقف حتى ولو كانت ريفية الطابع ، وينطبق نفس الشيء على التعريف التاريخي إذ كيف يجوز تعريف المدن التي لا تاريخ لها ، ولا يمكن أيضاً قبول تعريف المدينة بأنها تلك الحقيقة المادية المرئية التي يمكن أن نحددها بإحساساتنا الخارجية لانطواء مجموعات كبيرة من قرى المجمعات الريفية البحتة داخل هذا التعريف وبهذا نصل إلى آخر ما لدينا من تعريفات مثلاً ممثلاً في التعريف الوظيفي وهنا لا نجد مع الأسف تعريفاً واحداً ومحدداً ولو اننا قربنا من نهاية المطاف لأن الفرق بين القرية والمدينة يرجع أساساً إلى التفرقة في نمط الحياة « إذ يكاد يكون من البديهي ان القرية هي ما عاش للزراعة وعلى الزراعة ، وان المدينة هي ما ليس كذلك ... فالزراعة وحدها أساساً هي نقيض المدينة ،

ومع ذلك تعاني كل اللغات من انعدام لفظ جامع نقيض للزراعة [1].

تعاني معظم مدن العالم من أربعة مساوىء تتمثل في الازدياد المستمر في الضوضاء وتعاني بجانب ذلك تلوثاً في هوائها وتعاني ثانياً من نقص امكان التعرف على شخصيتها مما يجعل الكثيرين من سكانها تائهين وسط بيئة يصعب عليهم تحقيق ذاتهم فيها ، وتعاني ثالثاً من شعور الناس بعدم شرعيتها بسبب عدم استطاعتهم إيجاد التوافق الكامل بين السكان الذين يعيشون حواليهم وفشلهم في سهولة امكان ايجاد توافق تام بينهم وبين البيئة ككل ، وتعاني أخيراً من صرامة وعنف الحياة بجانب خلوها من الأماكن المكشوفة الكافية [2].

يستطيع أي انسان عربي له اهتمام بمحاولة التعرف على الوسط أو البيئة التي يعيش فيها ان يدرك انطباق بعض أو حتى جميع المساوىء السابقة على المدينة التي يعيش فيها ، فكآبة بنغازي وصعوبة الانتقال في مدينة طرابلس القديمة وازدحام شوارع القاهرة وبيروت وكثرة الرطوبة في بيروت وطرابلس كلها مساوىء لها ما يقابلها في مدن غير عربية ، ولهذا أراني حائراً بين تحديد المقصود بالمدينة العربية ومدى مجال ادخال كلمة التخطيط اذا كان المقصود منها المعنى الذي يفهم من المدينة العربية القديمة التي نمت حولها مدن عربية أيضاً ، ولكن بتخطيط وتنسيق قد لا يختلف الا بحكم طبيعة الأرض والمناخ ، عن تخطيط مدن كثيرة سواءً في الشرق أو في أوروبا . فالمدينة العربية التقليدية لا تزيد عن كونها مجمعاً صغيراً حول المسجد وساحته التي تصل اليها وتتفرع منها مجموعة من الشوارع التي لا تسير على نمط واحد والتي تتراص حولها المنازل التي تستعمل بعض أجزائها متاجر ومخازن ودكاكين الحرفيين وقد

---

(١) – دكتور جمال حمدان ، جغرافية المدن ، صفحة (٥٩)

(٢) – Cities, Scientific American Book 1965 pp. 193-194

تكون هذه المتاجر من الكثرة بحيث يتحول الشارع إلى سوق أو فرع منه لجزء آخر يوجد في شارع آخر وبجانب الإزدحام يغلب على دكاكين السوق العربية عدم التخصص في معظم الحالات .

ومما تجدر الإشارة اليه ان تداخل وظيفتي السكن والتجارة لا يعني امكان تقسيم المدينة إلى بعض الاحياء التي يسكنها وفي الغالبية من الحالات أناس ذوو نسب أو صلة قرابة واحدة ، ولعل أهم مميزات هذا النمط من المدن القديمة منشآتها الدينية وما قد يوجد حولها من قلاع للدفاع والحماية ، وتعتبر المقهى جزءاً لا يمكن الإستغناء عنه لما تؤديه من خدمات اجتماعية رغم احتمال معرفة جميع السكان الرجال لبعضهم البعض إذ لا يوجد مكان خارج البيت للمرأة في مثل هذه المجتمعات [1] .

مثل هذا النوع من المدن التي كانت مدينة صنعاء عاصمة اليمن قبل الثورة المثال الصادق عليها لم يعد لها وجود في العالم العربي باستثناء بعض الحالات المعدودة والبعيدة عن جهات تمركز المجموعات السكانية الرئيسية ، وباستثناء طبعاً الأجزاء القديمة من بعض المدن الرئيسية كالقدس وحلب وطرابلس الغرب والجزائر وتونس والقاهرة وبنغازي والرباط وبيروت القديمة ولو ان هذه كادت تتلاشى تماماً .

إذا لم يكن هناك سابق تخطيط لهذه الأجزاء القديمة ولهذا فمجال تخطيطها يعني ، وهذا ما لا أرجو ان يتحقق ، إزالتها ثم اعادة بنائها حسب ظروف المكان الطبيعية وحسب متطلبات البيئة الاجتماعية التي كانت تعيشها ، ان الحفاظ على هذه الأجزاء وان لم يكن ضرورة إلا أنه مستحب لا لنجعل منها أماكن سياحية فقط وإنما لتكون مرآة تعكس لنا واقعاً كان أفضل ما أمكن التوصل اليه وتترك أمام أعيننا مدى التطور الذي

---

(١) – دكتور هادي ابو لقمه ، رسالة دكتوره عن مدينة بنغازي ١٩٦٤ م .

توصلنا إلى تحقيقه إذ لا يخفى على أحد ان غاية ما يهدف اليه تخطيط مدن العصر امكان التوصل إلى أكبر قدر من الكفاية في إيجاد أوفق التلاؤم بين الانسان والمكان الذي يعيش فيه[1] .

واليوم ورغم تطور العرب الا ان المخطط العربي الواعي لا يزال أقل توفراً مما يجب ورغم عدم اعتراضي على ان يخطط الأجانب مدناً عربية الا انني أقر ان العربي المؤهل سيكون بلا اعتراض أكثر تفهماً من غيره لا لطبيعة المكان الذي يعيش عليه فقط بل وهو الأهم أكثر إدراكاً ووعياً للمتطلبات التي يحس ويشعر بها قومه ، لأن خلق مكان جميل لا يكفي لوحده ليكون مقراً لأناس مرتاحين سيكولوجياً مما يعني ان عملية التخطيط لا بد وان تكون عملية جماعية لتخصصات عديدة لها جذور في المنطقة وخاصة وان عملية التخطيط من العمليات الباهظة التكاليف وان إعادة الاصلاح قد لا تكون من العمليات الهينة .

يحتل العالم العربي رقعة كبيرة من قارتي آسيا وأفريقيا وطبيعياً ان تتباين ظروف السطح والمناخ بين مكان وآخر ، وكما تختلف ظروف السطح والمناخ تتباين أنماط الحياة بين جهة وثانية بحكم الظروف المحلية التي تحدد كمية ودرجة الإستقرار في هذه المنطقة المدارية التي تعاني نقصاً واضحاً في توفير احتياجات المناطق المختلفة من المياه ، وقد أدى اختلاف ظروف السطح إلى تباين ارتفاع مناسيب مدينة عن أخرى فمن مدن الجبال في منطقة شمال غرب افريقيا وفي منطقة الليفانت وهضبة اليمن وشمال العراق إلى مدن سهلية كما في منطقة العراق الوسطى والجنوبية وعلى نهر النيل وطول الساحل الافريقي شرقي تونس وعلى معظم أجزاء الخليج العربي .

---

(١) دكتور هادي ابو لقمه ، رسالة دكتوراه عن مدينة بنغازي ١٩٦٤ م.

مثل هذا التباين في الظروف الطبيعية مضافاً اليه اختلاف الأحوال التاريخية بين منطقة وأخرى ما يحتم تباين الحاجة والوظيفة بين مدينة وأخرى ، ولهذا ورغم تسليمنا مقدماً بان المدينة العربية ولو أنها تجمع خصائص متشابهة بحكم تشابه انماط الحياة وأثر الدين الاسلامي عليها جميعاً الا ان هذا لا يعني امكان القول باتخاذ معايير واحدة لتخطيط كل المدن العربية بسبب وجود اختلافات محلية تحدد الوظائف المختلفة بين هذه أو تلك ، رغم امكان القول بأن المدينة العربية وحتى وقت قريب ، كانت تؤدي بجانب الوظيفة السكنية أربع وظائف تتمثل في كونها مكاناً للتبادل التجاري ، ومحلاً لصناعات يدوية مختلفة ، ومكاناً للإدارة ومركزاً دينياً . أما اليوم فقد جدت وظائف أخرى كالصناعة وتوفير متطلبات الدفاع وانشاء الموانيء البترولية ، ولما كانت كل وظيفة تحتاج لاستغلال ناجح لمكان ممارستها كان على المسؤولين اختيار أنسب الطرق لاستغلال الأرض بحيث يراعى امكان الفصل بين وظيفة وأخرى كلما كان ذلك ممكناً وفي هذا الخصوص يمكن الإستفادة من الخبرات التي مر بها الغرب في تطبيق نظام Zoning لتجنب تشويه احياء المدينة المختلفة، وحبذا لو استطاع المخطط العربي ان يعكس نظام العمارة بحيث يتلاءم مع البيئة التي يخطط لها لأن كل المدن العربية تعاني من افتقارها لطابع يكون نابعاً منها حتى انك لتجد في الشارع الواحد انماطاً من المباني تعكس نقل أنماط من بلاد أخرى كثيرة وفي هذا ما يخلق شعوراً بعدم الاطمئنان إلى امعان النظر ومحاولة إيجاد ذلك الجمال الذي نشعر به حين نلقي نظرة على أحد الشوارع في المدن الأوروبية التي لكل منها طابع مميز تنفرد به [1] . وهنا قد تعذر بعض البلديات بحكم عدم توفر الخبرات اللازمة والموارد المالية الكافية ولو ان هذا لا يمكن ان يعفي

---

(١) Urbanization in Newly Developing Countries, Princeton 1968.

مسئوليتها من استمرار الأخطاء التي كفى العرب ما قاسوا منها وخاصة وان كل المدن العربية تقريباً تعاني من نقص واضح في مجال الخدمات سواءً في مجال التعليم أو الصحة أو في وسائل الترفيه والمواصلات . وأهم من ذلك نقص امكانياتها السكنية مما أدى إلى ظهور Chanty Towns التي أصبحت من سمات المدينة العربية ويرجع السبب في هذا إلى عدم الأخذ بدراسة واعية لنمو السكان سواءً في ذلك النمو الطبيعي أو بسبب الهجرة التي خرج نطاق ضبطها عن الحد الذي يجب ان تكون عليه فالمدينة كالكائن الحي لا بد من مراعاة الاحتياجات التي لا يستغنى عنها نموه ليكون هذا النمو طبيعياً وفي هذا المجال ينعكس عدم توفر شرط النمو العادي في المدينة العربية في ارتباك نظام المواصلات بها ، وهنا قد يكون جزء المدينة القديم معذوراً بحكم تغير الظروف ، ولكن كيف نفسر هذا الإرتباك حتى في أحدث مناطق الكثير من المدن العربية ؟

ان التخطيط عملية كشف حساب دقيق لما هو موجود فعلاً ثم تحديد متطلبات فترة زمنية قادمة بناء على معدلات نمو لا شك في صحتها ، ومع الأسف تنقص المدن العربية البيانات الدقيقة وضرورة حدوث بعض الأخطاء في النتائج النهائية بالتالي [1] وخاصة وان الجمهور العربي لا يزال في مستوى أقل من ان يجعل من نفسه مراقباً وناقداً موضوعياً لما تقوم به الحكومات في هذا المجال .

وعلى العموم لا بد لتخطيط المدينة بجانب أخذنا في الإعتبار الأثر الديني والوعي التام للظروف الإجتماعية من دراسة تفصيلية لموضع Site ولموقع Position هذه المدينة حتى نحدد مدى ملاءمة ظروف التكوين الجيولوجي والسطح لنمو المدينة رأسياً وأفقياً ، ولنحدد أهمية موقعها

---

(١) دكتور هادي ابو لقمه – رسالة دكتوراه عن بنغازي ١٩٦٤ م.

على الأقل من الناحية الاقتصادية لمنطقة الظهير Hinterland ، أو المنطقة التي تحيط بها إذ يوفر معرفة هذا امكان ضبط نموها والتوصل إلى عامل مساعد سينعكس أثره في ضبط عمليات التخطيط ومطابقتها للواقع .

كما يلزم الإلمام التام بمناخ المنطقة والرياح السائدة والمصدر المائي وطبيعته كماً ونوعاً إذ تعاني أكثر من مدينة عربية واحدة نقصاً في مواردها المائية وتهديد مستقبلها بالتالي ، كما يجب ان نلم بتطور المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها لاعطائنا فكرة سليمة عن هذا التطور ، ولنقارن ذلك بما ستكون عليه مستقبلاً بعد مراعاتنا لما بين أيدينا من معلومات صحيحة لواقعها الحالي .

بعد هذا تجيء مرحلة هامة وأساسية تتمثل في حتمية معرفة مرفولوجية المدينة و يستحسن هنا الاستعانة بالصور الفوتوغرافية الجوية لتكون الصورة مجسمة ، هذا بجانب سهولة امكان تجهيز الخرائط ذات المقاييس المناسبة : نقطة بدء ونهاية التخطيط الفعلي والتي بدونها تصبح عملية Land Use أو طريقة استغلال الأرض غير مجدية والتي لولا معرفتها الجيدة لما أصبح هناك تخطيط ، يلي ذلك وجوب معرفة الوظائف المختلفة التي تؤديها أجزاء المدينة المختلفة لتحقيق امكان تفادي ما هناك من أخطاء في توزيع وضم هذه الوظائف إلى بعضها بقدر المستطاع ، وكما أشرت إلى ضرورة معرفة الجهات التي تحيط بالمدينة وبيان أثر هذه الجهات عليها ، فانه يلزم معرفة أثر المدينة على مختلف جهات المنطقة لكي يمكن العمل على تحديد هذا الأثر ومراعاته عند اعادة التخطيط .

تقودنا معرفة ما سبق إلى التركيز والدراسة المستفيضة لموضوع السكان نقطة الانطلاق ، والسبب الأول والأخير في عملية التخطيط كلها وهنا يكون لزاماً ان نعرف بجانب الأصول السكانية المختلفة ، عملية تطورهم

حسب الاحصاءات السكانية المختلفة ومعدلات زياداتهم وتوزيعهم حسب الاحياء المختلفة ، وتركيبهم وأعمارهم ، وحالتهم المدنية ومتوسط عدد أفراد الأسرة وتوزيع الكثافات المختلفة بغية إيجاد توازن والتنبؤ بسير الخط البياني لنمو وتوزيع ودرجة كثافة الاحياء السكانية المختلفة وتحديد المناطق الجديدة للمستقبل .

كما تلزمنا المعرفة الدقيقة لنمو وتوزيع الخدمات الاجتماعية المختلفة حتى يراعى في عملية اعادة البناء اعطاء كل منطقة حقها من هذه الخدمات حتى لا تستأثر منطقة دون غيرها بهذه الخدمة أو تلك[1] .

ويستحسن ان نعرف أحوال الوضع الاقتصادي لسكان مختلف المناطق لكي يراعي تخصيص المتطلبات الكافية لكل منطقة على حده .

بعد جمع كل هذه المعلومات من قبل فروع عدة تخصصات تبقى مرحلة وعيها ثم ترجمتها إلى واقع ملموس من قبل جهة الاختصاص التي يجب عليها بعد اعداد خطة العمل الاشراف ومتابعة الأعمال التي يجب ان تجد طريقها إلى التنفيذ والا لما كان هناك داع للقيام بها أصلاً وضياع نفقات كثيرة باهظة .

دكتور – هادي ابو لقمة

---

(١) دكتور هادي ابو لقمه – رسالة دكتوراه ١٩٦٤ م.